

## محضر ندوة ندوة عامة

### مع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

٢١ فبراير ٢٠١٩ - بمقر الجمعية بالجيزة

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة نظمتها لجنة الصناعة والبحث العلمي برئاسة المهندس /  
مجد الدين المنزلاوي - عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة ، بالإشتراك مع لجنة الطاقة برئاسة المهندس / أسامة  
جنيدي - رئيس اللجنة وذلك مع:

### السيد الأستاذ / محسن عادل - الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

يهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

- خريطة الإستثمار الصناعي في مصر ، ودور مجتمع الأعمال المصري في المساهمة لتحقيق المعدلات المستهدفة منها.
- التعرف على الإستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة ، والفرص الإستثمارية المتاحة للقطاع الخاص المصري والمشروعات المشتركة PPP المتاحة بين القطاع الخاص و الحكومة و فرص التمويل .
- المشروعات المطروحة لإنتاج الكهرباء و الوقود الحيوى من المخلفات العضوية.

وقد عقدت الندوة في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الخميس الموافق ٢١ فبراير ٢٠١٩ ، بمقر الجمعية بالجيزة ، بحضور السيد المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية وعدد كبير من السادة أعضاء الجمعية ، حيث بدأ اللقاء مرحباً بالسيد الأستاذ / محسن عادل وجميع الحضور مؤكداً على أهمية التواصل المستمر والفعال بين القطاع الخاص المصري والحكومة وهيئاتها لتشجيع الاستثمار المحلي وحل كافة المشاكل التي تواجه المستثمرين. وعلى رأسها عدم إستقرار أسعار الأراضي وعدم وجود الآلية القانونية للخروج الآمن من السوق .

ثم رحب المهندس / مجد الدين المنزلاوي عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة الصناعة بالجمعية بجميع الحضور مؤكداً أن هناك تواصل مستمر ودائم بين الجمعية والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، مشيراً إلى أن التعاون مع الأستاذ / محسن عادل رئيس الهيئة يتم بشكل أكثر سهولة ويسر شديد وهو ما يخدم جهود الدولة في تحسين مناخ الاستثمار، ثم تساءل عن قوائم الوكيل الإلكتروني ونود التعرف على أتعاب هذه الإجراءات .

تلى ذلك كلمة المهندس / أسامة جنيدي- رئيس لجنة الطاقة بالجمعية، موضحاً أن اللجنة تعمل بالتنسيق مع كافة اللجان بالجمعية لتقديم افضل الخدمات لاعضاء الجمعية نظراً لان قطاع الطاقة من العناصر الحيوية في كافة المجالات، مشدداً على أهمية حرص الدولة على تشجيع الاستثمار في الطاقات الجديدة والمتجددة بكافة أنواعها.

واشار سيادته إلى أن القطاع الخاص يولي اهتماماً كبيراً لمشروعات إنتاج الكهرباء والوقود الحيوي من المخلفات العضوية، مطالباً رئيس هيئة الاستثمار بوضع حوافز مشجعة للإستثمار في تلك المشروعات ، كما أشار إلى ضرورة دراسة

إمكانية تطبيق تجربة ماجد الفطيم في دبي والتي تم من خلالها منحه الأرض بتكلفة صفر مقابل عمل مشروع متميز بفكر جديد Ski Dubai، كما طالب بأن تكون مصر مركز رئيسي للطاقة في المنطقة وتقوم بجذب المزيد من الإستثمارات في هذا القطاع الحيوي وخاصة في مجال الترشيد والإستغلال الأمثل للتطبيقات التي تؤدي إلى ذلك ، إضافة إلى حسن إستغلال المخلفات Organic Waste وما لذلك من أثر بيئي وصحي عظيم ، إضافة إلى حسن إستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح .

ثم بدأ الأستاذ / محسن عادل الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة كلمته معرباً عن جزيل شكره لاتاحته فرصة لقاء أعضاء الجمعية ، ثم أشار سيادته إلى النقاط التالية :

- أعلن عن طرح مشروع لتعديل بعض بنود قانون الاستثمار على مجلس الوزراء خلال أيام موضحاً أن الهيئة قد أصدرت عدة قرارات في مقدمتها منع التعامل النقدي داخل الهيئة على ان يتم تحصيل الرسوم ومقابل الخدمات من خلال منظومة الدفع الالكتروني .
- سيتم التحول الكامل الكترونياً من خلال الغاء المستندات والدفاتر الورقية ودفتره جميع الأوراق الخاصة بالشركات والجمعيات العمومية الكترونياً، كما سيتم اطلاق اول برنامج للتصويت الالكتروني في الجمعيات العمومية خلال شهر مارس المقبل، والذي سيتم التصويت الكترونياً بنسبة ١٠٠٪ واعتماد الجمعية العمومية وقرارات مجلس الادارة خلال ٢٤ ساعة من انتهاء الجمعية العمومية.
- اعتباراً من ١ مارس سيتم تقديم جميع المستندات الكترونياً أو من خلال اسطوانة CD بدلاً عن المستندات الورقية بجانب اعتماد التوقيع الالكتروني واجتماعات مجالس ادارات الشركات من خلال الفيديو كونفرانس conference، إضافة إلى أنه قد تم اطلاق التصويت السري لمجالس الادارة بجانب تنظيم عقود المعارضة وتطبيق واعتماد معايير الحوكمة للشركات اعتباراً من شهر فبراير الجاري.
- إن تأسيس الشركات في مصر اصبح الآن يتم خلال اقل من ٢٤ ساعة ويستطيع المستثمر الحصول علي البطاقة الضريبية والسجل التجاري وصحيفة الشركات وغيرها من الاجراءات في نفس يوم التأسيس بالاضافة إلي انشاء جهة للتظلمات لأول مرة بالهيئة وتقوم بالبت في اي تظلمات للشركات او حصص الاقلية، فالهيئة لن تطعن في اي قرار للجنة التظلمات حفاظا على حقوق المستثمرين،، كما انه جاري إصدار دليل لقواعد التقييم المالي للشركات من قبل الهيئة
- تم اطلاق التحول الالكتروني لتأسيس الشركات الكترونياً وذلك من خلال نظام "وكيل التأسيس المعتمد" وهو يتم من خلال تقديم مكاتب المحاسبة والاستشارات المالية للهيئة للسماح لها دون غيرها بالقيام بتأسيس الشركات وكياً عن المستثمرين وذلك بعد تأهيل تلك المكاتب من خلال دورات تدريبية واستيفاء جميع الاشتراطات والضوابط الخاصة لتأسيس الشركات الكترونياً .
- أصدرت الهيئة قرارا بمنح مهلة زمنية لتسجيل الجمعيات العمومية ومحاضر مجالس الادارات القديمة غير المعتمدة والتي انتهت مدة مجلس ادارتها وينحصر دور رئيس مجلس إدارة الجمعية في هذه في تسيير الأعمال فقط ودون اصدار اي قرارات جوهرية.
- من أهم القرارات الجديدة لهيئة الاستثمار اعادة تنظيم مكاتب تمثيل الشركات الأجنبية العاملة في مصر والتي تدرس السوق المصرية ويتجاوز عددها حالياً ٣ الاف مكتب وبعضها تعمل في مصر منذ ٤٠ عاماً.

- إن الهيئة ستقوم بعمل شراكة مع القطاع الخاص للترويج للاستثمار المحلي من خلال حصر كافة الفرص الاستثمارية ووضعها في برنامج ترويجي على الخريطة الاستثمارية خلال الفترة المقبلة، في ظل تحديث الخريطة الاستثمارية التي أصبحت تتضمن حالياً ٧ الاف فرصة استثمارية مقارنة به الاف سابقاً ، وسيتم اطلاق المرحلة الاولى بواقع ٢٥٠٠ فرصة استثمارية .

### ثم فتح باب المناقشة التي أسفرت عن النقاط التالية :

الإجابة	الإستفسار / المقترح
نعم سيتم ذلك	هل سيكون هناك لائحة جديدة للمناطق الحرة ؟
نعم سيكون هناك مرحلتين قادمتين بهدف إضافة جزء خاص بدراسات الجدوى والدراسات الفنية على المشروعات ووضع الرؤية العامة والترويج للمشروعات الحكومية من خلال المحافظات- الشركات - الهيئات الرسمية ، على أن يتم ربطها برؤية وخريطة مصر ٢٠٣٠ .	هل سيكون هناك مرحلة ٢ و ٣ للخريطة الإستثمارية ؟
مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وتحويل المخلفات إلى طاقة من أبرز المشروعات التي تولى الحكومة وهيئة الاستثمار اهتماماً كبيراً بها خلال المرحلة المقبلة، ويوجد بالفعل بعض المشاريع الناجحة في هذا (شركة لافارج )، وموضوع توليد الكهرباء منصوص عليه بالقانون بالفعل ، وجاري حالياً التركيز على تصنيع المكونات بحيث يتم توفير إستهلاك الطاقة وفي نفس الوقت بالتوازي نتمكن من الإنتاج مما سيوفر لنا الكثير، وهذا الملف يمكن مناقشته مع رئيس الهيئة مباشرة.	هل ملف الطاقة الجديدة والمتجددة وتحويل المخلفات إلى طاقة ضمن أولويات الهيئة خلال الفترة المقبلة ؟ ومن هو الشخص المسئول عن هذا الملف بالهيئة الذي يمكن أن يتوجه له المستثمر ؟
هناك توجه قوي الآن لإنتاج الطاقة النظيفة بعد تحرير سعر الطاقة بالإستعانة بشركاء أجنب في هذا المجال .	هل ملف الطاقة الجديدة والمتجددة وتحويل المخلفات إلى طاقة ضمن أولويات الهيئة خلال الفترة المقبلة ؟
نعم سيتم التصنيف قطاعياً ، وبناء على حجم رأس المال والهدف الأساسي هو تقليل الإجراءات	ما هو الحد الأدنى من الإجراءات الفنية ، وهل سيتم تقسيم قطاعي ووفقاً لرأس المال ؟
بالتأكيد فالقطاع الزراعي والصناعي مع زيادة المنتج المحلي المكون المصري في الصادرات على رأس الأولويات	هل الاستثمار الزراعي ضمن أولويات الهيئة خلال الفترة المقبلة ؟
هذا الأمر إختياري وليس إجباري وقد صدر قرار بذلك بتاريخ يونيه ٢٠١٨ ، كما ينص قانون الشركات المصري على ذلك .	ما هو السبب في عدم إستفادة الشركات المقيدة بالبورصة من زيادة رأس المال المصدر طالما أنه في حدود المرخص به وذلك وفقاً للقانون ؟
المطلوب وضع إطار عام وضوابط أكثر مرونة فهو أمر لا يعامل بشكل مطلق والأمر يختلف من شركة لاخرى بحسب خضوعها لقانون الشركات أو قانون سوق المال أو قانون هيئة الإستثمار .	بالنسبة للقرارات الخاصة بالتصويت التراكمي ، لماذا صدرت من هيئة سوق المال بالرغم من ضرورة صدورها من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ؟ نقترح الإسترشاد بلجان التظلمات بمجلس الدولة.

التصويت الإلكتروني يحتاج إلى حوار ومناقشة مجتمعية	الهيئة على أتم الإستعداد لبدء هذا الحوار مع العلم أنه يسري على كافة الشركات المصرية وليست الشركات المقيدة فقط .
هل هناك أي تغيير حول إجراءات تأسيس الشركات بالحصص العينية؟	القيمة التي يتقدم بها المستثمر يجب أن يكون متفق عليها ، والضوابط المتبعة الحالية منذ عام ٢٠٠٩
ما هي معايير التخطيط الإستراتيجي لوضع الخريطة الإستثمارية بما يقدم التنوع في الإستثمارات المختلفة التي تساهم في الناتج المحلي لعمل نقله نوعية مستقبلية ؟ وما هو معيار ضبط المخاطر للكيانات المالية ؟ وما هو عدد من يعملوا بهذا المعيار ؟	سيتم توضيح ذلك بشكل تفصيلي من خلال دليل متكامل بهذا الأمر
ما هو السبب في كثرة الكتب الدورية التي تصدرها الهيئة ؟ وهل هناك إمكانية لتقليلها لمنع أي تضارب ؟	لأن هناك الكثير من القرارات المتلاحقة وفقاً لكل ما هو جديد
بالنسبة للترويج للإستثمار يوجد لدينا الكثير من المنظمات التي تقوم بهذا الدور إلا أنه ينقصها التنسيق لتحقيق الهدف المطلوب ، وهل يمكن تطبيق الخريطة الإستثمارية الموحدة ؟	من الضروري التنسيق بين كافة الجهات المعنية ، وسيتم تطبيق الخريطة الإستثمارية الموحدة بعد التنسيق الكامل مع كافة الجهات .
لماذا لا يدخل نصيب الشريك الأجنبي من الأرباح ضمن ال FDI ؟	الفلسفة المتبعة بالنسبة لهذا الأمر هي أن الإستثمار مصري في الأساس وبالتالي فالأرباح يتم إضافتها للناتج المحلي .
بالنسبة لحق إقامة الأجانب من أعضاء مجالس الإدارات بالشركات، فإن تجديد الإقامة ومزاولة النشاط صعب جداً ومعقد .	هذا لأن الأمر متعلق بالملف الأمني وهو شديد الحساسية ويحتاج عمليات تدقيق وبحث كثيرة .
ترويج الفكر الجديد (سياسة القيمة المضافة) هل هذا ضمن خطة ترويج الهيئة العامة للإستثمار أم لا ، ونحن على أتم الإستعداد للمعاونة في ذلك على أساس ربط المياه بالبيئة والطاقة والزراعة .	بالتأكيد فالقيمة المضافة من أهم أولويات الهيئة خلال المرحلة القادمة
استجابت نحو ١١ ألف شركة للقيد المركزي ويتم توزيع الأرباح عن طريق شركة مصر للمقاصة أو من خلال أمين الحفظ كيف يتم ذلك ؟	يتم إصدار ثلاثة شيكات للثلاثة مساهمين ويتم إرسال صورة لشركة مصر للمقاصة
هل ينطبق موضوع تعديل النظام الأساسي بشكل إلكتروني على كافة الشركات أم الشركات المسجلة فقط ؟	يتم التطبيق على كافة الشركات
لماذا لا يتم تقييم القضايا المكررة بالنسبة للموضوعات الضريبية المماثلة ويتم التعامل معها بنفس الطريقة مما يوفر الوقت والجهد لجميع الأطراف المتعاملة؟	سنقوم بدراسة هذا الأمر
كيف يمكن تحجيم الإقتصاد الموازي ، لما لا يتم الإسترشاد بمدينة دمياط للأثاث كمؤشر ومقاييس وتجربة ناجحة يمكن تكرارها بالمناطق الصناعية بالمدن الجديدة	أفضل طريقة هي تقديم الحوافز وإعطاء المزايا للإنضمام للمنظومة (مثال على ذلك مدينة ميت غمر حيث أصبح القائمين بها يصدروا للسودان)
المطالبة بربط الحوافز بالجوانب البيئية المتعلقة بالصناعة	أنتفق تماما وجاري دراسة هذا الأمر لوضعه حيز التنفيذ بالنسبة للإلتزام البيئي وأيضاً ترشيد إستهلاك الطاقة .

المطالبة بعمل قائمة بالإستثمارات التي لا يمكن الإستثمار بها قطاعياً وجغرافياً وتكون الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة هي المسؤولة عن ذلك .	ستقوم بدراسة هذا الأمر
لجان فض المنازعات للمستثمرين لا تقوم بفض المنازعات بقدر أنها تسهل السداد	اللجان تقوم بالدورين ، الفصل في المنازعات وأيضاً تسهيل السداد والتقييد على المستثمر .
هل هناك خطة لتطوير وتدريب العاملين بالهيئة ؟	بالطبع هناك خطة طموحة جداً خاصة بذلك وجاري بالفعل تدريب العاملين ب CFI وإدارة المخاطر وغيرها من الدورات التدريبية .
هل هناك أي تعاون بين الهيئة وهيئة التنمية الصناعية ؟	بالتأكيد وجاري توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين الجهتين مما سيسهل كثيراً وضع وتنفيذ الخريطة الصناعية، وحجم المكون المحلي داخل المنتجات المصرية .

### **ثم في النهاية تم الإتفاق على التوصيات التالية :**

- قيام المستشار / محمود فهمي رئيس لجنة التشريعات بالجمعية - رئيس هيئتي سوق المال و الاستثمار سابقاً بإرسال ورقة عمل حول القرارات الخاصة بالتصويت التراكمي ، ولماذا صدرت من هيئة سوق المال بالرغم من ضرورة صدورها من الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ؟ نقترح الإسترشاد بلجان التظلمات بمجلس الدولة.على ان يتم إرسالها لرئيس الهيئة
- دعوة د.محمد عمران - رئيس هيئة الرقابة المالية بحضور رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة لفتح الحوار المجتمعي حول مشروع قانون التصويت التراكمي

وفي نهاية اللقاء قام السيد المهندس / علي عيسى رئيس الجمعية بشكر الحضور على حسن مشاركتهم ، كما طالب الأستاذ محسن عادل الجمعية وجميع أعضائها بالتواصل المستمر و المباشر للإستماع إلى رؤية مجتمع الأعمال بهدف تقليل المعوقات وإزالة كافة التحديات التي تواجه القطاع الخاص مشيراً إلى أن إجمالي ناتج الإستثمار الأجنبي في مصر في حدود ١٢ مليار دولار سنوياً وهو ليس بالقليل إلا أنه لا يشعر به المواطن بالقدر المطلوب ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير وطول دورة الإستثمارات ، بالإضافة إلى البطء في إتخاذ بعض القرارات الهامة المتعلقة بالإستثمار ، وكلها أمور تحتاج إلى ان توضع بعين الإعتبار لتحسين المناخ العام للإستثمار مما يتطلب الإستمرار في فتح قنوات التواصل الإيجابية بين الجمعية والهيئة .